

أهمية تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق
جودة المعلومات المالية - دراسة حالة مؤسسة الرويبة لعصير الفواكه "NCA"
للفترة (2015-2017)

The importance of analyzing the financial statements prepared according to the
financial accounting system in achieving the auality of financial information
Case study: "NCA" Rouiba for the period (2015-2017)

L'importance d'analyser les états financiers préparés selon le système de
comptabilité financière pour améliorer de l'information financière
Etude de cas: "NCA" Rouiba pour la période (2015-2017)

الطالبة/ صحراوي إيمان * & د. / يبالة فريد **

تاريخ قبول النشر: 2019/12/08

تاريخ استلام المقال: 2019/10/28

Abstract:

This study aims to highlight the importance of analyzing the financial statements prepared in accordance with the financial accounting system in order to obtain high quality information for the benefit all parties dealing with dealing with the company, through the study and analysis of the lists of NCA Rouiba Financial for the period 2015-2017.

Key words: Financial Statements, Financial Accounting System, International Accounting Standards, Quality of Financial Information.

* طالبة دكتوراه ل م د - جامعة الجزائر 3
** أستاذ محاضر (أ) - جامعة الجزائر 3
مخبر الصناعات التقليدية (LITA)

Abstract:

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance de l'analyse des états financiers préparés selon le système de comptabilité financière afin d'obtenir une information de haute qualité au bénéfice de toutes les parties en relation avec l'entreprise, à travers l'étude et de l'analyse des états financiers de NCA Rouiba pour la période 2015-2017.

Mots clés: Etats financiers, Système de comptabilité financière, Normes comptables internationales, Qualité de l'information financière.

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة إبراز أهمية تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بهدف الحصول على معلومات ذات جودة عالية يستفيد منها جميع الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة، وذلك من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة "NCA" الرويبة للفترة 2015-2017.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، جودة المعلومات المالية.

مخطط المقال:

مقدمة

1) الإطار النظري للدراسة

- 1-1) القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي
- 2-1) تحليل القوائم المالية وتحقيق جودة المعلومات المالية
- 2) التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة الروبية لعصير الفواكه (2015-2017)
- 1-2) عرضا لقوائم المالية للمؤسسة
- 2-2) تحليل القوائم المالية للمؤسسة وتحقيق جودة المعلومات المالية

خاتمة

مقدمة:

مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم وامتداد الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي، وما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها جعل إدارة تلك المؤسسات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى المعلومات المالية التي تساهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والمالية، إذ تعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للعديد من المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحلولون الماليون وغيرهم من الأطراف الداخلية والخارجية التي تتعامل معها المؤسسة الاقتصادية عامة.

والجزائر كغيرها من البلدان، قامت بتغيير نظامها المحاسبي لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية، وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي الموافق لمعايير المحاسبة الدولية الذي تم إلزامه على المؤسسات الجزائرية الاقتصادية ابتداء من 01 جانفي 2010، حيث بموجبه يتم إعداد مجموعة من القوائم المالية وفق مبادئ وقواعد محاسبية جديدة، حيث تحتوي هذه القوائم على معلومات كمية ونوعية يمكن استخدامها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. ولكن لا يكفي إعداد هذه القوائم المالية فحسب وإنما يتوجب تحليلها باستخدام أساليب وأدوات مناسبة من أجل توفير معلومات مفيدة من شأنها تحليل وضعية المؤسسة ماليا وتقييم أدائها.

انطلاقا مما سبق ذكره، نطرح الإشكالية: كيف يساهم تحليل القوائم المالية في تحقيق جودة المعلومات المالية؟

1) الإطار النظري للدراسة:

تتمثل أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في مجموعة من القوائم المالية الأساسية على شكل جداول وبيانات مترابطة ومتكاملة، تهدف إلى تلبية احتياجات مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. حيث تقدم القوائم المالية معلومات وصورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها ونجاعته ووضعية خزنتها في نهاية السنة المالية، هذه المعلومات تكون مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة¹.

1-1) القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي:

نظرا لأهمية القوائم المالية خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيار خاص بها وهو المعيار المحاسبي الدولي الأول بذات التسمية، حيث تتمثل القوائم المالية الواجب إعدادها من طرف المؤسسة في نهاية السنة في الميزانية وجدول حساب النتيجة وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق التي من شأنها أن تساهم في فهم القوائم المالية وقراءتها قراءة تفصيلية².

✦ المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS 1 "عرض القوائم المالية":

يهدف هذا المعيار إلى عرض المعلومات المالية للأغراض العامة في شكل قوائم مالية، تسمح بإجراء عمليات المقارنة مع الدورات المحاسبية السابقة أو مع القوائم المالية للمؤسسات المنافسة والتي تعمل في نفس قطاع النشاط. ويطبق هذا المعيار على كافة المؤسسات بما في ذلك البنوك وشركات التأمين، كما يتولى مجلس الإدارة أو مدراء المالية بعملية الإشراف على تحضير وإعداد وتقديم القوائم المالية. كما تقدم القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي الأول معلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية³.

وحسب هذا المعيار يجب أن تتضمن المعلومات المالية المحتواة في القوائم المالية على الخصائص والمميزات التالية⁴:

- أن تكون ملائمة لاحتياجات مستخدميها، قابلة للمقارنة، بالإضافة إلى عدم المقاصة؛
- القوائم المالية يجب أن تقدم صورة صادقة عن المركز المالي للمؤسسة، وأن تكون محايدة، وأن تعكس الجانب الاقتصادي للأحداث وليس فقط الجانب القانوني؛
- والقوائم المالية يجب أن تعد على أساس استمرارية نشاط المؤسسة، وعلى أساس محاسبة الالتزامات أو ما يسمى محاسبة الاستحقاق.

✦ ماهية القوائم المالية:

- لقد أوجب النظام المحاسبي المالي (SCF) بما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS 1 "عرض القوائم المالية" والمعيار المحاسبي الدولي السابع IAS 7 "قائمة التدفقات النقدية" على المؤسسات إعداد وعرض القوائم المالية التالي: الميزانية، جدول حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملحق الذي يبين السياسات والطرق المحاسبية المستعملة والمعلومات التوضيحية عن الميزانية وجدول حساب النتيجة⁵. ويمكن تعريف القوائم المالية بأنها:
- "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضع المالي، وللأداء ولتغير الوضع المالي للمؤسسة عند إقفال الحسابات"⁶؛
 - "تقارير مالية محاسبية تعد طبقا للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتحتوي على بيانات ومعلومات منتقاة من السجلات والدفاتر بالمؤسسة، وتهدف أساسا إلى إعلام الأطراف الخارجية عن مدى نجاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها"⁷.
- من خلال التعريفين السابقين، يمكن القول أن القوائم المالية هي أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، فهي توفر بيانات ومعلومات مهمة تستخدمها الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة لاتخاذ قراراتها.

✦ مكونات القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة لنشاط المؤسسة، وحسب النظام المحاسبي المالي فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم المالية في نهاية كل دورة محاسبية. ومكونات هذه القوائم المالية هي:

■ الميزانية:

الميزانية هي قائمة تليخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين ما لها من موجودات وممتلكات وتسمى بالأصول وما عليها من التزامات وتسمى بالخصوم من قبل الملاك أو من قبل الغير ولهذا تسمى أيضا بقائمة المركز المالي⁸.

أما بالنسبة للمعلومات الواجب تقديمها في الميزانية يمكن تقسيمها إلى⁹:

✓ في الأصول: الأصول الثابتة المادية والمعنوية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة، الخزينة الموجبة ومعدلاتها؛

✓ في الخصوم: الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، المؤنات، الأعباء والخصوم المماثلة، الخزينة السلبية ومعدلاتها.

■ جدول حساب النتيجة:

جدول حساب النتيجة هو بيان ملخص للأعباء والإيرادات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، دون اعتبار لتواريخ دفعها أو تحصيلها، ويسمح بإبراز نتيجة الدورة سواء أكانت ربحا أو خسارة.

أما بالنسبة للمعلومات الواجب تقديمها في جدول حساب النتيجة تتمثل في: إيرادات الأنشطة العادية، الإيرادات المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص الأصول الثابتة المادية والمعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية (أعباء وإيرادات)، النتيجة الصافية لفترة ما قبل التوزيع، ما يسمح بوجود النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

ويمكن تحليل الأعباء في حساب النتيجة حسب طبيعتها أو حسب وظيفتها، وهو ما يسمح بوجود نموذجين لعرض جدول حساب النتيجة، الأول حسب الطبيعة والثاني حسب الوظيفة، ويترك الخيار للمؤسسة في اختيار الطريقة التي تراها الأنسب لها وبما يسمح بالإفصاح الصادق والعادل عن عناصر أداء ونجاعة المؤسسة¹⁰.

▪ جدول تدفقات الخزينة:

يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة مالية مهمة من القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي الأول، ولقد حدد المعيار المحاسبي الدولي السابع محتواه وطريقة عرضه، وهو يوفر معلومات عن التحصيلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة¹¹. وحسب المعيار المحاسبي الدولي السابع والنظام المحاسبي المالي يوجد طريقتان لعرض جدول تدفقات الخزينة وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

▪ جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يقدم جدول تغيرات الأموال الخاصة حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، ويتضمن هذا الجدول: النتيجة الصافية، حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع)، مكافآت رأس المال (توزيع الحصص)، نواتج وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال، تغيرات في الطرائق المحاسبية أو تصحيح أخطائها أثر مباشر على رأس المال¹².

▪ الملاحق:

تتضمن الملاحق جداول ملحقة لشرح الأعباء والنواتج الخاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على الطرائق المحاسبية والمعلومات الضرورية لشرح أو تكملة الميزانية، جدول حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، إيضاحات تخص الشركاء، الوحدات والفروع والمؤسسة الأم، التحويلات ما بين الفروع والمؤسسة الأم¹³.

2-1) تحليل القوائم المالية وتحقيق جودة المعلومات المالية:

يتم تحليل وتفسير القوائم المالية لأغراض الحكم على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها والتوازن المفترض أن تحققه الإدارة بين مصادر الأموال وأوجه استخدام الأموال المتاحة.

✦ مفهوم التحليل المالي للقوائم المالية:

يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه "عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها، بهدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي" ¹⁴.

ويعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات، وكذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة" ¹⁵.

استنادا لما سبق، يمكن القول أن التحليل المالي للقوائم المالية هو عبارة عن شرح وتفسير لمضامينها وكذا تحويل الأرقام المتضمنة في القوائم المالية إلى معلومات مالية مفهومة ومفيدة يتم استخدامه والاعتماد عليها من طرف مستخدمي القوائم المالية.

ويستهدف التحليل المالي للقوائم المالية تحليل كل من الميزانية، جدول حساب النتيجة وجدول تدفقات الخزينة، بغرض استخراج مجموعة من المؤشرات والنسب المالية حول المركز المالي للمؤسسة وتغيراته وأدائها. فتحليل الميزانية يتيح لنا مجموعة من النسب والمؤشرات يتم استخدامها للحكم على: السيولة، الملاءة، النشاط والهيكل التمويلي للمؤسسة. وتحليل جدول حساب النتيجة يسمح لنا بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على الأموال المستثمرة حاليا وكذلك التنبؤ بهذه القدرة في المستقبل. أما بالنسبة لتحليل جدول تدفقات الخزينة فهو يساعدنا على توضيح المشاكل والسياسات المالية والاستثمارية للمؤسسة، كما يوفر معلومات مفيدة حول التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها ¹⁶.

✦ الأساليب والطرق المستخدمة في تحليل القوائم المالية:

هناك أساليب وطرق عديدة تستخدم في تحليل القوائم المالية، وتفاوت هذه الأساليب والطرق فيما بينها إنما يعكس تفاوت في درجة التحليل المطلوبة، وكذلك تفاوتها في مجالات استخدام نتائج التحليل، بالإضافة إلى تفاوت احتياجات الأطراف المستخدمة للقوائم المالية وأهداف المحلل المالي، ويمكن تلخيص هذه الأساليب والطرق المستخدمة في التحليل المالي فيما يلي:

■ التحليل الأفقي:

يهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى فترة مالية أخرى، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، ويتطلب ذلك توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من خلال تحليل التغيرات، ويمكن القول أن التحليل الأفقي يساعد على فهم وتفسير الاتجاهات المالية بين عناصر القوائم المالية وتطوراتها¹⁷. ويتيح عرض التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية بواسطة الأرقام المطلقة (المبالغ) للمحلل المالي التركيز على العوامل الأساسية التي أثرت على الربحية وبالتالي على المركز المالي، أما بالنسبة لعرض نسب التغيرات بين السنوات فتتيح للمحلل المالي رؤية واضحة للتغيرات المهمة التي طرأت على القوائم المالية¹⁸.

■ التحليل العمودي:

التحليل العمودي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية، مما يساعد مجلس الإدارة على فهم وقراءة مكونات وعناصر القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة. كما أن هذا التحليل يعطينا فكرة عن أداء المؤسسة ولكنه لا يأخذ بعين الاعتبار تطورها وأدائها مع الزمن مقارنة بالمنافسين¹⁹.

■ التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

يسمح التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية.

■ رأس المال العامل:

رأس المال العامل هو عبارة عن هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس المال العامل موجب يدل على أن المؤسسة تتوفر على هامش أمان يمكنها من مواجهة الصعوبات المالية وضمان استمرار توازن هيكلها المالي²⁰.

▪ احتياجات رأس المال العامل:

تمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتمويل دورة الاستغلال. وتعتبر احتياجات رأس المال العامل عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في تاريخ معين²¹.

▪ الخزينة:

هي عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة استغلال معينة، وتحسب عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل²².

▪ والتحليل بواسطة النسب المالية:

يمكن أن نعرف النسب المالية بأنها تعبير حسابي بسيط بين قيمة عنصر معين وقيمة عنصر آخر من عناصر القوائم المالية. ويسمح التحليل باستخدام النسب المالية بقياس العلاقة بين مبلغان منفردان، ويكون التحليل باستخدام النسب المالية مفيدا إذا توافرت علاقة منطقية بين العوامل المختارة في النسبة²³.

وتعتمد المؤسسات بدرجة كبيرة في تحليل قوائمها المالية على أسلوب النسب المالية وذلك نتيجة لأهمية هذا الأسلوب، حيث تتبع أهمية النسب المالية في كونها قادرة على إعطاء مقارنة مفيدة بين متغيرين، وتقوم بتفسير العلاقة بين بندين بأسلوب يعمل على توفير معلومات مفهومة وسهلة الاستخدام من طرف مستخدمي القوائم المالية. وتتعدد النسب المالية التي يمكن استخراجها من خلال تحليل القوائم المالية، ولكن المبالغة في استخراج النسب قد يؤدي إلى الخلط والتشويش، مما ينتج عنه صعوبة الفصل بين النسب المهمة وغير المهمة. أن استخدام عدد كبير من النسب المالية على نطاق واسع، قد يكون مفيدا في بعض الحالات، إلا أن استخدام عددا محدودا من النسب المعبرة والمفيدة يعتبر كافيا ومفيدا²⁴.

⊕ جودة المعلومات المالية:

يقصد بجودة المعلومات المالية تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المالية، حتى تكون مفيدة لمستخدميها وتساعد في اتخاذ القرارات الصائبة²⁵. وتتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المالية في:

■ الخصائص النوعية الأساسية:

- تشمل الملائمة والتمثيل الصادق:
- ✓ **الملائمة:** تعني خاصية الملائمة قدرة المعلومات المالية على التأثير في قرارات مستخدميه، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تعديل عملية التقييم السابقة²⁶؛
 - ✓ **والتمثيل الصادق:** تمتلك المعلومات خاصية التمثيل الصادق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز. أي أن المعلومات تعبر وتمثل بصدق عن جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة²⁷؛

■ والخصائص النوعية الثانوية:

- تشمل القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب:
- ✓ **القابلية للفهم:** وتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات للفهم من قبل مستخدميها، ويشترط في مستخدمى القوائم المالية توفر مستوى معقول من المعرفة في النشاطات الاقتصادية والمحاسبية²⁸؛
 - ✓ **القابلية للمقارنة:** يجب أن يكون مستخدمو القوائم المالية قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر فترات زمنية مختلفة، لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، كما يمكن مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسات أخرى تعمل في نفس قطاع النشاط²⁹؛
 - ✓ **القابلية للتحقق:** التحقق هو نوعية المعلومات التي تساعد على تزويد المستخدمين بالتأكد من أن المعلومات تعطي صورة حقيقية للظواهر الاقتصادية التي تمثلها. وتتحقق هذه الخاصية عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس الذين يستخدمون طريقة القياس نفسها، كما أن هذه الخاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس³⁰؛
 - ✓ **والتوقيت المناسب:** تتمثل هذه الخاصية في توفر المعلومات المالية في الوقت المناسب، وذلك لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب قبل أن تفقد المعلومات منفعتها وقيمتها وتأثيرها على القرارات. إن إتاحة المعلومات ذات الصلة بسرعة أكبر يمكن أن يزيد من قدرتها على التأثير في القرارات³¹.

المعلومات المالية التي يوفرها تحليل القوائم المالية:

القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) ووفق المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS "1" عرض القوائم المالية" تسمح بالحصول على معلومات قابلة للمقارنة، حيث تتوفر القوائم المالية على عمودين، عمود خاص بالسنة الحالية (N) وعمود آخر خاص بالسنة السابقة (N-1) مما يسمح ويسهل عملية إجراء المقارنة بين السنوات وتقييم أداء المؤسسة بين عدة سنوات، كما يمكن مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى تعمل في نفس قطاع نشاط المؤسسة. ويجب أن تكون المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات مستخدميها، كمل يجب أن تقدم صورة صادقة عن المركز المالي للمؤسسة (أي توفر معلومات موثوقة)، وأن تكون محايدة، وأن تعكس الجانب الاقتصادي للأحداث وليس فقط الجانب القانوني³².

تحليل القوائم المالية هو عبارة عن تحويل الأرقام والبيانات التي تمثل كل عنصر من عناصر القوائم المالية والمتضمنة في القوائم المالية إلى نسب وأرقام مطلقة، ويتم تحليل وتفسير نتائج هذه النسب والأرقام بهدف الحصول على معلومات مالية يتم الاعتماد عليها من طرف المستخدمين الداخليين والخارجيين في اتخاذ القرارات السليمة والصائبة. ويمكن اعتبار أن هذه المعلومات تتميز بخصائص جودة المعلومات المالية. فتحليل القوائم المالية بمختلف الطرق والأساليب يسمح بالحصول على معلومات مالية متنوعة ومفيدة تلبي احتياجات مستخدميها وتساعدهم على اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة³³.

(2) التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة الروبية لعصير الفواكه (2015-2017):

نعرض تحليل القوائم المالية لمؤسسة في تصنيع وتعبئة وتسويق عصير الفواكه "الروبية"، مدرجة في بورصة الجزائر منذ 27 ماي 2011*، تنشر قوائمها المالية بكل شفافية في موقع بورصة الجزائر ومن خلال موقعها الالكتروني.

(1-2) عرض القوائم المالية للمؤسسة:

مجتمع الدراسة هي مؤسسة ذات أسهم، تأسست في 02 ماي 1966، تقع في المنطقة الصناعية الروبية على بعد 30 كلم من الجزائر العاصمة، توظف أكثر من 440 عامل.

الجدول 01 - ميزانية المؤسسة (2015-2017):

الوحدة: دينار جزائري

2017	2016	2015	الأصول
			الأصول غير الجارية:
33826148	28075741	27151416	التتبيبات المحنوية
5327292929	5686914402	5244711770	التتبيبات الحينية
113301317	27549692	30694806	التتبيبات المالية
5474420394	5742539835	5302557992	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية:
1179330172	981513129	1164305624	المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ
1908496267	2435117695	1633134795	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
132516862	121221865	240206347	الموجودات وما تشابهها
3220343300	3537852689	3037646766	مجموع الأصول الجارية
8694763694	9280392524	8340204758	مجموع الأصول
			الخصوم
1369456097	2072066347	2068196733	رؤوس الأموال الخاصة
2513527307	2922690065	313159396	الخصوم غير الجارية
4811780290	4285636112	3140848630	الخصوم الجارية
8694763694	9280392524	8340204758	مجموع الخصوم

* Bourse d'Alger, en ligne,

http://www.sgbv.dz/?page=details_societe&id_soc=29&lang=fr

«أهمية تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومات المالية -

دراسة حالة مؤسسة الروبية لعصير الفواكه "NCA" للفترة (2015-2017)»

الطالبة/ صحراوي إيمان & د. / بيالة فريد

الجدول 02 - جدول حساب النتيجة للمؤسسة (2015-2017):

الوحدة: دينار جزائري

2017	2016	2015	البيان
5 659 391 237	7 983 651 413	7 490 167 433	رقم الأعمال
260 096 158	30 204 242	66 962 859	تغير مخزونات المنتجات المصنعة وفق التصنيع
5 919 487 396	8 013 855 655	7 557 130 291	1-إنتاج السنة المالية
(3 607 011 260)	(4 831 599 357)	(4 520 098 571)	المقتريات المستهلكة
(1 129 603 933)	(1 351 522 971)	1 157 586 303	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
(4 736 615 193)	(6 183 122 328)	(5 677 684 874)	2-استهلاك السنة
1 182 872 203	1 830 733 327	1 879 445 417	3-القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
(722 931 844)	(766 196 342)	(729 349 666)	أعباء الماملين
(54 753 822)	(66 747 764)	(115 655 531)	الضرائب والرسوم والمنفوعات المتشابهة
405 186 536	997 789 221	1 034 440 220	4-الفاصل الإجمالي عن الاستغلال
47 099 948	11 966 009	12 238 979	النواتج العملياتية الأخرى
(138 477 963)	(102 978 529)	(102 696 437)	الأعباء العملياتية الأخرى
(744 037 721)	(603 224 179)	(516 406 162)	المخصصات للاهلاكات والمؤونات
3 247 456	14 081 771	12 214 428	استرجاع على خسارة القيمة والمؤونات
(426 981 745)	317 634 294	439 791 029	5-النتيجة العملياتية
15 082 804	64 871 996	33 609 894	النواتج المالية
(375 831 347)	(230 916 633)	(221 380 402)	الأعباء المالية
(360 748 543)	(166 044 637)	(187 770 507)	6-النتيجة المالية
(787 730 288)	151 589 656	252 020 521	7-النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
-	(13 808 145)	(35 356 543)	الضرائب الواجب دفعها
85120037	(7 106 073)	27 678 783	الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
6 070 037 641	8 104 775 430	7 615 193 593	مجموع نواتج الأنشطة العادية
(6 772 647 891)	(7 974 099 992)	(7 426 208 398)	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(702 610 250)	130 675 438	188 985 195	8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية
(702 610 250)	130 675 438	188 985 195	10-النتيجة الصافية للسنة المالية

الجدول 03 - التحليل الأفقي لميزانية المؤسسة (2015-2017)

الوحدة: دينار جزائري

البيان	التغير المطلق 2016/2015	التغير النسبي	التغير المطلق 2017/2016	التغير النسبي
أصول ثابتة:				
التكبيبات المحنوية	924325	%3.40	5750407	%20.48
التكبيبات العينية	442202632	%8.43	(359621473)	(%6.32)
التكبيبات المالية	(3145114)	(%10.25)	85751625	%311.26
أصول حارية:				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	(182792495)	(%15.7)	1197817043	%20.15
الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة	(33511230)	(%64.88)	(5014312)	(%27.64)
الموجودات وما شابهها	(118984482)	(%49.53)	11294997	%9.32
مجموع الأصول	940187766	%11.27	(585628830)	(%6.31)
رؤوس الأموال الخاصة	3869614	%0.19	(702610250)	%33.91
الخصوم غير الجارية	(208469331)	(%6.66)	(409162758)	%14.00
الخصوم الجارية	1144787482	%36.45	526144178	%12.28
مجموع الخصوم	940187766	%11.27	585628830)	(%6.31)

الجدول 04 - التحليل العمودي لميزانية مؤسسة NCA الروبية (2015-2017):
الوحدة: نسب مئوية (%)

2017	2016	2015	الأصول
% 62.96	% 61.88	% 63.58	الأصول غير الجارية:
% 0.39	% 0.30	% 0.32	التتبيئات المعنوية
% 61.27	% 61.28	% 62.88	التتبيئات المبنية
% 1.30	% 0.30	% 0.37	التتبيئات المالية
% 37.40	% 38.12	% 36.41	الأصول الجارية:
% 13.56	% 10.58	% 13.96	المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ
% 21.95	% 26.24	% 19.58	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
% 1.52	% 1.31	% 2.88	الموجودات وما تشابهها
% 100.00	% 100	% 100.00	مجموع الأصول
			الخصوم
% 15.75	% 22.33	% 24.8	رؤوس الأموال الخاصة
% 28.91	% 31.49	% 37.54	الخصوم غير الجارية
% 55.34	% 46.18	% 37.66	الخصوم الجارية
% 100.00	% 100.00	% 100.00	مجموع الخصوم

الجدول 05 - التحليل الأفقي لجدول حساب النتيجة للمؤسسة (2015-2017)
الوحدة: دينار جزائري

التغير النسبي	التغير المطلق 2017/2016	التغير النسبي	التغير المطلق 2016/2015	
% 26.13	(2094368259)	% 6.04	456725364	1
(% 23.39)	(1446507135)	% 8.9	505437454	2
(% 35.39)	(647861124)	(% 2.59)	(48712090)	3
(% 59.39)	(592602685)	(% 3.54)	(36650999)	4
(%234.42)	(744616039)	(% 27.78)	(122156735)	5
%117.26	194703906	(% 11.57)	(21725870)	6
(%619.65)	(939319944)	(% 39.85)	(100430865)	7
%637.67	(833285688)	(% 30.85)	(58309757)	8
%637.67	(833285688)	(% 30.85)	(58309757)	9

الجدول 06 - التحليل العمودي لجدول حساب النتيجة للمؤسسة (2015-2017)

(الوحدة: نسب مئوية %)

البيان	2015	2016	2017
1 إنتاج السنة المالية	% 100.00	% 100.00	% 100.00
2 استهلاك السنة المالية	% 80.02	% 77.15	% 80.17
3 القيمة المضافة للاستغلال	% 19.98	% 22.84	% 19.98
4 الفائض الإجمالي عن الاستغلال	% 6.84	% 12.45	% 6.84
5 النتيجة العملياتية	% 3.64	% 13.97	(%7.21)
6 النتيجة المالية	(%1.55)	(%7.31)	(%6.1)
7 النتيجة العادية قبل الضرائب	% 2.09	% 6.66	(%13.31)
8 النتيجة الصافية للأنتشطة العادية	% 2.15	% 5.74	(% 14.75)
9 النتيجة الصافية للسنة المالية	% 2.15	% 5.74	(%14.75)

من الجدول، نلاحظ أن المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة خلال سنة 2015 و2016 وتمثل على التوالي 2.15 و5.74% من رقم الأعمال حيث ارتفعت خلال سنة 2016، أما في سنة 2017 فكانت النتيجة الصافية سالبة وتمثل 14.75% من رقم الأعمال، حيث انخفضت انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه السنة.

كما نلاحظ من خلال النسب أنه خلال سنة 2015 و2016 هناك زيادة في النواتج وانخفاض في الأعباء وارتفاع في النتائج من سنة 2015 إلى سنة 2016، أما بالنسبة لسنة 2017 هناك انخفاض في النواتج وارتفاع في الأعباء مما أدى إلى انخفاض النتيجة الصافية، حيث حققت المؤسسة خسارة في هذه السنة.

2-2) تحليل القوائم المالية للمؤسسة وتحقيق جودة المعلومات المالية:

✦ التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

تم الاعتماد في تحليل التوازن المالي لمؤسسة NCA على أهم مؤشرات التوازن المالي، ولتسهيل حساب هذه المؤشرات سنعرض الميزانية المالية المختصرة.

والجدول التالي يبين الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015، 2016، 2017:

الجدول 07 - الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة NCA الروبية لسنة 2015، 2016، 2017، الوحدة: دينار جزائري

2017	2016	2015	الأصول
5474420394	5742539835	5302557992	أصول ثابتة:
3220343300	3537852689	3037646766	أصول متداولة:
1179330172	981513129	1164305624	- قيم الاستغلال
1908496267	2435117695	1633134974	- قيم قابلة للتحقيق
132516862	121221865	240206347	- قيم جاهزة
8694763694	9280392524	8340204758	المجموع
2017	2016	2015	الخصوم
3882983404	4994756412	5199356129	أموال دائمة:
1369456097	2072066347	2068196733	-أموال خاصة
2513527307	2922690065	3131159396	-ديون طويلة الأجل
4811780290	4285636112	3140848630	ديون قصيرة الأجل:
8694763694	9280392524	8340204758	المجموع

والجدول التالي يبين مؤشرات التوازن المالي لسنة 2015، 2016، 2017:

الجدول 08 - مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة NCA الروبية لسنة 2015، 2016، 2017

الوحدة: دينار جزائري

2017	2016	2015	البيان
(1591436990)	(747783423)	(103201863)	رأس المال العامل
(1723953851)	(869005288)	(343408212)	احتياجات رأس المال العامل
132516861	121221865	240206349	الخزينة
رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة			
احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة-متاحات)-(ديون قصيرة الأجل-تسبيقات)			
الخزينة = رأس المال العامل-احتياجات رأس المال العامل			

من الجدول، نستنتج أن قيم رأس المال العامل (FR) خلال الفترة المدروسة (2015-2017) كانت قيما سالبة، وهذا يعني أن المؤسسة عاجزة عن تغطية احتياجات أصولها الثابتة بأموالها الدائمة (تمويل جزئي)، كما تدل هذه القيم على اعتماد المؤسسة على التمويل قصير الأجل. كما نلاحظ من الجدول السابق أن قيم احتياجات رأس المال العامل (BFR) سالبة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات الدورة بموارد الدورة أي عن طريق الديون قصيرة الأجل، بالإضافة إلى أن لديها موارد لم تستعملها يجب استغلالها في تعظيم قيم الاستغلال والمتمثلة في المخزونات. أما بالنسبة لرصيد خزينة المؤسسة (TR) فهو موجب، لكنه شهد انخفاضا طفيفا في سنة 2016، وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة لذا ينبغي على مؤسسة NCA الروبية استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات. ويرجع سبب وجود فائض في الخزينة رغم أن قيم رأس المال العامل واحتياجاته سالبة هو اعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل بدرجة كبيرة، وهذا ليس في صالح المؤسسة.

التحليل باستخدام النسب المالية:

تم الاعتماد في تحليل الميزانية وجدول حساب النتيجة على حساب مجموعة من النسب المالية وهي (نسب التمويل، نسب السيولة، نسب المديونية، نسب المردودية، نسب المردودية). والجدول التالي يبين النسب المالية المستخرجة من الميزانية وجدول حساب النتيجة:

الجدول 09 - النسب المالية لميزانية وجدول حساب النتيجة ل NCA الروبية للفترة (2015-2017)

الوحدة: نسب مئوية%

2017	2016	2015	البيان
نسب التمويل			
70.93	86.98	98.05	التمويل الدائم=أموال دائمة/أصول ثابتة
25.01	36.08	39.00	التمويل الخاص=أموال الخاصة/أصول ثابتة
84.25	77.67	75.20	التمويل الخارجي=مجموع الديون/مجموع الأصول
نسب السيولة			
66.93	82.55	96.71	السيولة العامة=أصول متداولة/د.ق.أ
42.42	59.65	59.64	السيولة المختصرة=قيم قابلة للتحقيق+قيم جاهزة/د.ق.أ
2.75	2.83	7.65	السيولة الفورية=قيم جاهزة/د.ق.أ
نسب المديونية			
18.69	28.75	32.98	الاستقلالية المالية=أموال خاصة/مجموع الديون
84.25	77.67	75.20	قابلية السداد=مجموع الديون/مجموع الأصول
534.91	347.88	303.26	المديونية العامة=مجموع الديون/الأموال الخاصة
نسب المردودية			
8.08-	1.41	2.27	المردودية الاقتصادية=النتيجة الصافية/مجموع الأصول
-51.31	6.31	9.14	المردودية المالية=النتيجة الصافية/الأموال الخاصة
نسب النشاط			
0.65	0.86	0.90	معدل دوران مجموع الأصول=المبيعات الصافية/إجمالي الأصول
1.03	1.39	1.41	معدل دوران الأصول غير الجارية=المبيعات الصافية/الأصول غير الجارية
1.76	2.25	2.46	معدل دوران الأصول الجارية=المبيعات الصافية/الأصول الجارية

من الجدول السابق، نلاحظ ما يلي:

- نسب التمويل:

نسب التمويل الدائم والخاص خلال الفترة المدروسة أقل من الواحد (نسبة معيارية)، مما يدل على أن رأس المال العامل سالب، كما تدل هذه النسبة أن المؤسسة عاجزة عن تمويل كل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، وتعتمد المؤسسة على مصادر التمويل الدورية في تمويل الأصول الثابتة. كما أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.

أما بالنسبة للتمويل الخارجي فنلاحظ أنها أكبر من 0.5 مقارنة بالنسب المعيارية، حيث شهدت ارتفاعا من سنة 2015 إلى 2017، لذا يجب على المؤسسة تخفيض ديونها خاصة الديون قصيرة الأجل.

- نسب السيولة:

نسبة السيولة العامة خلال سنوات الدراسة أقل من الواحد، حيث عرفت انخفاضا ملحوظا سنة 2017، وتعني هذه النسب أن المؤسسة لا تستطيع تغطية كل ديونها قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة، وبالتالي فالمؤسسة في وضعية حرجة لذا يجب عليها أن ترفع من أصولها المتداولة أو تخفض من ديونها قصيرة الأجل.

أما بالنسبة للسيولة المختصرة تتراوح بين 42 و 59%، مما يدل على قدرة المؤسسة على مواجهة تسديد ديونها على المدى القصير دون الاعتماد على مخزونات.

وبالنسبة للسيولة الفورية بلغت نسبها بين 2 و 7% مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين 20 و 30%، حيث يلاحظ أن هذه النسب ضعيفة جدا، وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة السيولة الموجودة تحت تصرفها، ويمكن إرجاع ذلك لسوء التسيير.

- نسب المديونية:

بلغت نسب الاستقلالية المالية بين 18 و 32% خلال فترة الدراسة، وهي نسب منخفضة جدا، وهذا يدل على أن المؤسسة دائما بحاجة إلى مصادر تمويل خارجية لتمويل استثماراتها، وبالتالي المؤسسة غير مستقلة ماليا.

أما نسب قابلية السداد التي تعبر عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائتيها فقد بلغت نسبها بين 75 و 84% وهي نسب مرتفعة، وهذا ما يثبت على أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها.

وفيما يخص نسبة المديونية العامة التي تعبر عن مقارنة الاستدانة مع الأموال الخاصة عرفت نسبا مرتفعة طوال الفترة المدروسة، حيث تراوحت بين 303 و 534% وبلغت أقصى قيمة لها سنة 2017 بنسبة تقدر ب 534.91%، وهذا راجع إلى الزيادة المعتمدة

في نسبة الدين مقارنة بالأموال الخاصة. مؤشر الارتفاع غير جيد وبين عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها مما يزيد من مخاطر أصحاب القروض والمستثمرين.

- نسب المردودية:

عرفت نسب المردودية الاقتصادية والمالية نسباً منخفضة جداً خلال سنوات الدراسة وخاصة في سنة 2017، وهذا راجع لقيمة النتيجة الصافية التي أصبحت سالبة خلال نفس السنة، وهذا ليس في صالح المؤسسة إطلاقاً ولهذا يجب على المؤسسة إتباع سياسات جديدة الهدف منها زيادة قيمة النتيجة الصافية.

- نسب النشاط:

نلاحظ انخفاض نسب النشاط من سنة إلى أخرى وخاصة في سنة 2016 و2017، حيث بلغ معدل دوران مجموع الأصول خلال سنوات الدراسة النسب التالية (0.65/0.86/0.9) على التوالي، وبلغ معدل دوران الأصول غير الجارية النسب التالية (1.03/1.39/1.41) على التوالي، أما بالنسبة لمعدل دوران الأصول الجارية فقد بلغت النسب التالية (1.76/2.25/2.46)، وهو ما يفسر ضعف كفاءة الإدارة في إدارة الأصول لتوليد المبيعات في سنة 2016 و2017.

✦ تحليل القوائم المالية لمؤسسة NCA الروبية وتحقيق جودة المعلومات المالية:

كما سبق أن ذكرنا، فإن مؤسسة "NCA" الروبية هي مؤسسة مدرجة في بورصة الجزائر، وتقوم بنشر قوائمها المالية في موقع بورصة الجزائر ومن خلال الموقع الإلكتروني للمؤسسة خلال ستة أشهر الأولى بعد قفل السنة المالية، حيث يمكن الاطلاع على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية من طرف جميع الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة سواء كانت أطرافاً داخلية أو خارجية وخاصة المستثمرين وتحليلها من طرفهم، وبالتالي الإفصاح عن معلومات تتميز بالشفافية وذات جودة عالية.

ومن خلال تحليل ميزانية وجدول حساب النتيجة المؤسسة، نلاحظ ما يلي:

- تضمنت الميزانية وجدول حساب النتيجة (حسب الطبيعة) للمؤسسة الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها؛
- ميزانية وجدول حساب النتيجة المؤسسة يتوافق كلياً مع النظام المحاسبي المالي من حيث الشكل والمضمون، كما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الأول؛
- تؤثر المعلومات المالية المتضمنة في ميزانية وجدول حساب النتائج المؤسسة في قرارات مستخدميها ويظهر ذلك من خلال تحليل الميزانية وجدول حساب النتائج بعدة طرق وأساليب، وبالتالي توفر معلومات ملائمة لاحتياجات مستخدميها وتؤثر في قراراتهم؛

- تقوم المؤسسة بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي سواء من حيث الشكل أو من حيث المعلومات التي تتضمنها، أي أنها غير متحيزة لطرف أو مستخدم معين، فهي تعبر بصدق عن كافة الأحداث والعمليات التي قامت المؤسسة بها؛
- تحنوي الميزانية وجدول حساب النتيجة للمؤسسة على عمودين: عمود خاص بالسنة المالية وعمود خاص بالسنة المالية السابقة، مما يسمح بإجراء عمليات المقارنة بين عدة فترات مالية؛
- تقوم المؤسسة بنشر قوائمها المالية خلال شهر جوان من تاريخ إقفال السنة المالية، أي لا تتعدى المدة القانونية المصرح بها من طرف النظام المحاسبي المالي، وبالتالي الحصول على معلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب من طرف الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة؛
- والمعلومات المالية المتضمنة في ميزانية وجدول حساب النتيجة المؤسسة قابلة للفهم من طرف مستخدميها، فتحليل القوائم المالية بعدة طرق وأساليب يسهل للمستخدمين فهم معلومات هذه القوائم.

خاتمة:

تعتبر القوائم المالية حلقة وصل بين المؤسسة والأطراف التي تتعامل معها، حيث تستطيع هذه الأطراف التعرف على مختلف جوانب نشاط المؤسسة من خلال هذه القوائم، فقائمة الميزانية تعكس صورة الوضع المالي للمؤسسة، كما يعكس جدول حساب النتيجة نتيجة أعمال المؤسسة خلال فترة زمنية محددة إن كانت ربحا أو خسارة ويمكن التعرف على التغيير في المركز المالي من خلال دراسة جدول تدفقات الخزينة.

من نتائج البحث:

- في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، يمكن القيام بالتحليل المالي لمخرجاته (الميزانية/جدول حساب النتيجة) بأدوات وأساليب التحليل: التحليل الأفقي، العمودي، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، فتحليل القوائم المالية بعدة طرق وأساليب يسمح بالحصول على معلومات متنوعة ومفيدة تمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم؛
- استخدام القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تمكن المستخدمين لها من القراءة الجيدة لها لأنها تنسم بالدقة والشفافية باعتبار النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى توفير معلومات مالية متضمنة في القوائم المالية ذات جودة عالية يستفيد منها الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة، وهو ما يتوافق مع الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- استفادت مؤسسة "NCA" الروبية من تحليل قوائمها المالية من خلال جودة المعلومات المفصح عنها لاتخاذ القرارات السليمة والصائبة، حيث لا يجب الاكتفاء بإعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة في نهاية السنة المالية دون الاستفادة من محتوى هذه القوائم، وذلك بتحليل القوائم المالية بهدف الحصول على معلومات مفيدة في اتخاذ قرارات المؤسسة.

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بها:

- ضرورة الربط بين الميزانية والقوائم المالية الأخرى لمعرفة مكامن القوة والضعف في المؤسسة وللتأكد من أن المؤسسة تعمل في مجالها الصحيح؛
- وضرورة الاهتمام بمضمون كل القوائم المالية وتحليله تحليلا ماليا واستغلال نتائج التحليل في عملية اتخاذ القرار لأن المعلومة المالية هي بمثابة السلاح الذي تحمي به المؤسسة نفسها من عثرات التسيير في محيطها الداخلي وصددمات المحيط الخارجي المتنافس وتدافع به في نفس الوقت عن ميزتها التنافسية.

الهوامش والمراجع:

- 1 بن ربيع حنيفة & آخرون، «الواضح في المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير الدولية (IAS/IFRS)»، الجزء الثاني، منشورات كليك، الجزائر، 2013، ص 424.
- 2 جودي محمد رمزي & جودي أمينة، «مساهمة معايير المحاسبة الدولية في دعم الإفصاح المحاسبي»، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة المسيلة، العدد 02، أفريل 2017، ص ص 204-225.
- 3 شنوف شعيب، «محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية»، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2009، ص 134.
- 4 المرجع أعلاه، ص 135.
- 5 بن ربيع حنيفة & آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 425.
- 6 ردة خديجة & طاري محمد العربي، «الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية وأهميتها كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات»، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد 02، العدد 02، جانفي 2017، ص ص 96-114.
- 7 عامرة ياسمين & بلحياي خديجة، «أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير وحدة المدينة»، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 01، العدد 01، جانفي 2018، ص ص 1-29.
- 8 بن ربيع حنيفة & آخرون، مرجع سبق ذكره.
- 9 المادة 1.220 من القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 جويلية 2008م المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها (الجريدة الرسمية، العدد 19-2009).
- 10 بن ربيع حنيفة & آخرون، مرجع سبق ذكره.
- 11 سامي الوقاد، «نظرية المحاسبة»، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 233.
- 12 شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 81.
- 13 المرجع أعلاه، ص 81.
- 14 معنوق جمال، «تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF دراسة حالة: المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته: مجمع GIPLAIT»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، العدد 48، ديسمبر 2017، ص ص 75-96.
- 15 لزعر سامي، «التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2012، ص 71.
- 16 المرجع أعلاه، ص 89.
- 17 شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 192.

- 18 نعيم نمر داوود، «التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية»، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان 2012، ص 39.
- 19 شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 193.
- 20 لزعر سامي، مرجع سبق ذكره، ص 92.
- 21 شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 216.
- 22 شعيب شنوف، المرجع السابق، ص ص 216-217.
- 23 وجدي حامد حجازي، «تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية»، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 192.
- 24 لزعر سامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 84-85.
- 25 خالد جمال الجعارات، «وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 33، 2012، ص ص 187-219.
- 26 MICHAILESCO Céline, «Qualité de l'information comptable», Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Economica, 2010, p. 2.
- 27 MICHAILESCO Céline, Op. cit, p. 2.
- 28 MICHAILESCO Céline, Op. cit, p. 2.
- 29 نوي الحاج، «مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري»، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص ص 34-41.
- 30 OBERT Robert, «Le nouveau cadre conceptuel de l'IASB», Revue française de comptabilité, N 439, Janvier 2011, pp. 26-30.
- 31 OBERT Robert, Op. cit. p. 29.
- 32 شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 134-135.
- 33 معنوق جمال، مرجع سبق ذكره، ص 81.